في الاقتصاد المحلّي هو أكثر تدنّياً في الضفة الفلسطينية منه في قطاع غزة، فان الفرق في الأجر بين العاملين في الاقتصاد المحلّي والعاملين في الاقتصاد الاسرائيلي يزداد حدة في الضفة منه في القطاع.

٢ ـ تشير مقارنة الاجور بين القطاعات الانتاجية المختلفة للاقتصاد المحلّي الى ان متوسط الاجر الذي يتقاضاه عمّال البناء في الضفة والقطاع هو أعلى من متوسط الاجر الذي يتقاضاه عمّال الصناعة والزراعة. وفي حين ان العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة في قطاع غزة يحصلون على اجور متشابهة، فان عمّال الصناعة في الضفة الفلسطينية يحصلون على أجور أعلى من تلك التي يحصل عليها العاملون في الزراعة. هذا يعني ان مشكلة تدنّي الاجور في الضفة تزداد حدة لدى العاملين في قطاع الزراعة، يليه قطاع الصناعة، وهي أقل حدة في قطاع البناء.

٣ ـ وبالنسبة الى الانتفاضة، فقد أوضحنا أنه على الرغم من الارتفاع المحدود في متوسط الاجر اليومي بالشيكل للعاملين في الاقتصاد المحلّي، الاّ ان متوسط الاجر الشهري، بالشيكل أيضاً، بقي ثابتاً خلال الانتفاضة، بسبب تقلّص عدد أيام العمل الناتج عن كثرة الاضرابات وحالات منع التجول. لقد بقي الأجر الشهري بالشيكل ثابتاً، على الرغم من الانخفاض الكبير الذي حدث في قيمة هذه العملة. أمّا بخصوص العاملين في اسرائيل، فاننا نلاحظ ان الدخل الشهري بالشيكل قد ارتفع، خلال الانتفاضة، لدى العاملين في اسرائيل من الضفة، ولكنه بقي ثابتاً تقريباً لدى العاملين فيها من القطاع. ويعود ذلك الى ان قطاع غزة يتعرّض أكثر من الضفة الفلسطينية الى أوامر الاغلاق ومنع التجوّل التي تفرضها سلطات الاحتلال.

مستوى الاجور في البحث الميداني الحالي

بعد ان حلّلنا الاحصائيات الاسرائيلية حول اجور العمّال من الضفة والقطاع في كل من الاقتصاد المحلي والاقتصاد الاسرائيلي، ننتقل، الآن، الى تحليل أجور عمّال المصانع المحلّية في الضفة كما تنعكس في البحث الميداني الحالي.

تؤكد نتائج البحث الميداني الصورة القاتمة التي توصّلنا اليها من تحليلنا للاحصائيات الاسرائيلية المتعلّقة بأجور العمّال في الاقتصاد «الوطني». الجدول الرقم ٤ يوضح تدنّي اجور العاملين في المصانع المحلية في الضفة؛ اذ يحصل ٢١,٦ بالمئة منهم على أجر شهري أقل من ٤٠٠ شيكل و٣٧,٧ بالمئة أجر ٤٠٠ ـ ٥٩٩ شيكلاً و٢٣ بالمئة على أجر ٦٠٠ ـ ٧٩٩ شيكلاً و١٧,٧ بالمئة فقط يحصلون على أجر شهري ٨٠٠ شيكل فأكثر (الجدول الرقم ٤ ـ أ).

وللتعرّف على مدى تغيّر الاجور خلال الانتفاضة سُئل المبحوثون عن أجرهم الشهري قبل الانتفاضة. الجدول الرقم ٤ ـ أ يوضح ايضاً ان توزيع أجور العاملين قبل الانتفاضة شبيه جداً بتوزيع أجورهم خلال الانتفاضة. وهذا يؤكد ما توصلنا اليه سابقاً حول ثبات الاجور بالشيكل للعاملين في الاقتصاد المحلّي خلال الانتفاضة. واذا ما أخذنا بالاعتبار ان الشيكل قد انخفض بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٠ (تمّ جمع البيانات في أواسط العام ١٩٩٠) بحوالى ٦٢ بالمئة[١١]، فاننا ندرك مدى تدهور الاجور في هذه الفترة.

بالاضافة الى قيمة الأجر الشهري بالشيكل، فقد سئل المبحوثون عن مدى كفاية دخلهم، قبل الانتفاضة وخلال الانتفاضة، لسد احتياجات الاسرة. الجدول الرقم ٤ ـ ب يوضح أيضاً توزيع كفاية الدخل قبل الانتفاضة، وتوزيعها خلال الانتفاضة. ان مقارنة هذين التوزيعين تشير الى ازدياد